

منغوليا

منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

يشكل السعي للمحافظة على فضاء خارجي سلمي في الوقت الراهن واحدا من الجوانب الرئيسية للجهود العامة الهادفة الى ضمان السلم العالمي والامن الدولي . ان للمحافظة على السلم والامن في الفضاء الخارجي مغزى كبيرا للمحافظة على السلم على الأرض ، لذلك فان منع اضافة الطابع العسكري على الفضاء الخارجي يقف في طليعة المشاكل التي تواجهه الانسانية ، ويتوقف مستقبل الانسان على ما اذا كان يستطيع حل تلك المشكلة .

لقد عارضت البلدان الاشتراكية بشكل مطرد ، ولا زالت تعارض ، تحويل الفضاء الخارجي الى ميدان لسباق التسلح . ولقد تم ، بمشاركة المباشرة ، ابرام عدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية النافذة ، بهدف ضمان قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية ولغاثة الانسانية . فبمقتضى معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الثلاث بيئات (١٩٦٣) ، اطلق الفضاء الخارجي في وجه تفجيرات تجارب الاسلحة النووية وأى تفجيرات نووية أخرى . وتضمنت معاهدة المبادئ المنظمة لنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى تعهدا قانونيا دوليا هاما بعدم وضع اية اجسام ، تحل اية اسلحة نووية أو أى نوع آخر من اسلحة التدمير الشامل ، في أى مدار حول الأرض . وفي ١٩٧٧ شكل ابرام اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى تعهدا بحظر تعييد استخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية .

تتضمن الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في السبعينات احكاما هامة ، تخفض تخفيضا اساسيا امكان استخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية . وتعهد الطرفان بمقتضى معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ، والتي ألحق بها بروتوكول ١٩٧٤ ، " بعدم تطوير أو تجريرة أو وضع " شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية المتمركزة في الفضاء أو لعناصرها المكونة . ووضع الاتفاق المؤقت المتعلق ببعض التدابير المتصلة بالحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام ١٩٧٢ حدودا قاطعة لعدد القذائف التسيارية العابرة للقارات .

ولقد كان من شأن التقدم المحرز نحو جعل الفضاء الخارجي منطقة منزوعة السلاح أن يزداد حتى أكثر من ذلك لو أن الولايات المتحدة صادقت على معاهدة سولت الثانية الموقعة في فيينا في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٧٩ ، والتي تنص لا على التحديد الكمي لهذه الاسلحة فحسب ، بل ايضا على التحديد الكيفي . فهي تتضمن احكاما تحدد امكانات تطوير الشبكات اللازمة لوضع الاسلحة النووية في مدار حول الأرض ، فضلا عن الشبكات المدارية الجزئية .

وهكذا فقد وضع صكوك قانونية دولية هامة ، وأصبحت نافذة ، تحدد استخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية • بيد أن جميع هذه الاتفاقات لا تستبعد إمكان تطوير أنواع من الأسلحة في الفضاء الخارجي لا ينطبق عليها تعريف أسلحة الدمار الشامل • ولهذا السبب قدم اقتراح في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف منع امتداد سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومنع تحويل الفضاء الخارجي الى مصدر لتوتر العلاقات بين الدول • ولهذه الغاية عرض على اللجنة مشروع معاهدة لحظر وضع أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي (الوثيقة CD/274 المؤرخة في ٧ نيسان / أبريل ١٩٨٢) ، ويتضمن مشروع المعاهدة حكماً تتعهد الدول الأطراف بموجبه بعدم وضع أشياء تحمل أسلحة من أى نوع في مدار حول الأرض ، أو إقامة هذه الأسلحة على الأجرام السماوية ، أو وضعها بأي شكل آخر في الفضاء الخارجي ، بما في ذلك اقامتها على متن المركبات الفضائية المزودة بملاحين والمتكررة الاستخدام سواء من النوع الموحد حالياً أو من الأنواع الأخرى التي يمكن أن تظهر في المستقبل لدى الدول الأطراف •

ورأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٩٩/٣٦ و ٨٣/٣٧ أن تقوم لجنة نزع السلاح بوضع اتفاق دولي حول هذا الموضوع • ويدافع من هذين القرارين تنادى وفود البلدان الاشتراكية في اللجنة منذ سنتين وحتى الآن بإنشاء فريق عامل مخصص لصياغة اتفاق أو اتفاقات بالاستناد الى المقترحات القائمة أو التي تقدم في المستقبل •

ويلاحظ وفد منغوليا أنه رغم تقديم عدد من الاقتراحات ورغم أن غالبية الوفود تحبذ المباشرة فوراً بالمفاوضات حول البند ٧ من جدول الأعمال ، فإن اللجنة لم تتمكن من التوصل الى توافق في الرأي حول ولاية الفريق العامل المخصص • ان الوصول الى طريق مسدود في المفاوضات حول هذه المسألة مدعاة للقلق بالبطر لتتفيد برامج الفضاء العسكرية وللقيام ، ضمن اطار تلك البرامج ، بتطوير شبكات أسلحة لتوجيه صربات في الفضاء الخارجي ومنه تطوير أسلحة الفضاء الموجهة الى أهداف في الفضاء الخارجي ، وفي الفضاء الحوى وعلى الأرض • ان وزع هذه الأسلحة سيزيد حالات عدم الثقة في العلاقات بين الدول ، ويريد صعوبة التعاون في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ويؤدي الى اختلال التوازن الاستراتيجي القائم وبالتالي الى زيادة خطر اندلاع الحرب •

ويشكل قرار ادارة الولايات المتحدة بالهدم بتطوير شبكة دفاعية واسعة ضد القذائف قلقتا ودعرا بالعين في الأسرة الدولية • ان التنفيذ العملي لهذا القرار ، لا يعرض للخطر جهود منع استمرار سباق التسلح في الفضاء الخارجي فحسب ، بل أيضا الاتفاقات والمعاهدات القائمة •

ان وفد منغوليا ، اد يشارك الغالبية الساحقة من الوفود قلقها اراء خطر امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، فانه يحث على البت السريع في المشاكل الاجرائية والتنظيمية التي تعيق الاتفاقيات حول ولاية الفريق العامل المخصص • وينبغي أن تنص هذه الولاية على اماكن اجراء مفاوضات تهدف الى ابرام اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه • ويرى وفد منغوليا ان بإمكان الفريق العامل المخصص ، خلال المرحلة الأولى من مفاوضاته ، تحديد المسائل التي لها علاقة مباشرة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وبالبطر لأهمية والحاح مزمة حل مشكلة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فان وفد منغوليا بناشد لجنة نزع السلاح تجديد الجهود لاجراز تقدم بشأن البند ٧ من جدول الأعمال • وله شديد القناعة أنه ، اذا ما توفرت الارادة السياسية والاستعداد للتوصل الى حلول مقبولة للطرفين ، فانه ما من مشكلة لا يمكن التوصل الى اتفاق مناسب شأنها •